

## أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة استطلاعية -

عائشة سلمى كيجلي (\*) & محمد الطيب دويس (\*\*)

مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** يدرس هذا البحث أثر الضغوط الحكومية كمحدد متحكم في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك باستخدام منهج دراسة العلاقات والروابط، انطلاقاً من دراسة استطلاعية شملت عينة من المؤسسات الكبيرة تنشط في قطاع المحروقات وعينات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتشرة في مناطق مختلفة في الجزائر. وقد توصل البحث إلى أنّ أغلب المؤسسات الاقتصادية تتبنى سلوكاً بيئياً مسائراً، تستجيب للحد الأدنى من الضغوط الحكومية من أجل تجنب التعرض للعقوبات أو زيادة في قيمة الضرائب والرسوم البيئية. وهذا ينطبق بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تنفرد مؤسسات قطاع النفط الوطنية بسلوك استباقي ويرجع ذلك لأثر كل من قرارات مجلس الإدارة وقرارات المؤسسة الأم.

**الكلمات المفتاح :** محددات السلوك البيئي، ضغوط حكومية، ضرائب بيئية، مؤسسات كبيرة، مؤسسات ص وم.

تصنيف JEL : M14، H32.

### I. تمهيد:

أخذت إشكالية إدماج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية بعدا استراتيجيا في اقتصاديات الدول كافة والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص، نتيجة لتحولات عميقة في النظرة التي حظيت بها المسائل المرتبطة بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها، فوجدت المؤسسات نفسها أمام حتمية تبني سلوك بيئي يكفل لها تحقيق ميزة تنافسية ومكانة في السوق استجابة لجملة من المحددات بحسب التفاوت في إدراك التزاماتها اتجاه البيئة.

والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وجدت نفسها هي الأخرى في مواجهة هذا الرهان خاصة بعد صدور قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة، والذي أصبحت بمقتضاه ملزمة بحماية البيئة والمحافظة عليها في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة. ومن هنا اختلفت استجابة المؤسسات حول تبني البعد البيئي ضمن استراتيجياتها التسييرية وانتهاج سلوك يعكس مدى التزامها بمقتضيات هذا البعد الجديد. وعلى ضوء ما تقدم تتجلى مظاهر إشكالية البحث في السؤال التالي:

**إلى أي مدى تأثر الضغوط الحكومية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟**

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة فرضياتها كالتالي:

- تعتبر الضغوط الحكومية المحدد الأكثر تميزاً لاختلاف السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تختلف استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للضغوط الحكومية تبعاً لحجمها؛

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة عمد الباحثان إلى إدراج الدراسات السابقة التي أنجزت في الجزائر لتناولها للبيئة الجزائرية، أما الدراسات التي أنجزت في دول أخرى على كثرتها فقد أعتمد عليها في بناء التأصيل النظري للبحث، وفيما يلي أهم ما أتيج منها والمعتمد عليها في هذا البحث:

- دراسة (كيجلي عائشة سلمى ، 2008) وهي بعنوان " دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة بالجزائر، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود"، وقد هدفت هذه الدراسة لتصنيف أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر. من خلال دراسة تطبيقية شملت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العاملة في القطاع النفطي بلغ عددها 51 مؤسسة، وحسب نتائج الدراسة فقد رجعت أسباب هذا التصنيف إلى: أثر كل من مجال نشاط المؤسسة وجنسيته على تبنيها لسلوك معين تجاه البيئة دون بقية المحددات التي أظهرت النتائج عدم تأثيرها على سلوكها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن معظم المؤسسات النفطية في إطار حمايتها للبيئة تسعى إلى الاستجابة للقوانين والتشريعات ما يفسر تبني أغلب المؤسسات لسلوك بيئي مسائراً.

- دراسة (دادن عبد الوهاب وحميدي يوسف، 2011) بعنوان " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح دراسة ميدانية"، هدفت هذه الدراسة لمعرفة دوافع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر بحماية البيئة، من خلال دراسة تطبيقية شملت 202 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

حيث شكلت قاعدة معطيات بـ 25 متغير مصنفة إلى متغيرات نوعية وأخرى كمية وتم استخدام برنامج SPAD وفق التحليل لمركبات المتعددة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بالانشغالات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يبقى ضعيف مقارنة بالدول المصنعة وذلك بسبب حداثة نشأتها وطغيان مبدأ تعظيم الأرباح.

- دراسة (Khelfaoui Mounia, 2014) بعنوان " **Engagement des entreprises dans la Responsabilité Sociale d'Entreprise - Cas des PME industrielles algériennes** "، حيث حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتصنيفها انطلاقا من دراسة ميدانية مست عينة لـ 219 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وذلك باستعمال التحليل لمركبات المتعددة ACM لمجموعة من المحددات النوعية التي أثبتت دراسات سابقة أثرها على تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تسعى طواعية للالتزام بها إلا في حدود محددات ترتبط أساسا بمسؤوليتها البيئية المفروضة من خلال القوانين والتشريعات.

**1- الإطار النظري للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية:** يعد موضوع السلوك البيئي للمؤسسات من المواضيع التي استقطبت الباحثين خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات تبنيه، وتصنيف استجابة المؤسسات حول إشكالية حماية البيئة. وقد حظي باهتمام الكثير من الكتاب خاصة في ألمانيا وفرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، واختلقت المداخل لدراسة الموضوع حسب الدراسات الميدانية المنجزة فهناك من درس عينة من مؤسسات الصناعية ذات التأثير الهام على البيئة، وهناك من ركز على قطاع معين، وهناك من اهتم بحجم المؤسسات المستهدفة فركز على تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**1-1- مفهوم السلوك البيئي:** شكلت مقارنة السلوك<sup>1</sup> الإطار النظري الذي تم الانطلاق منه لتفسير استجابة المؤسسات لإدماج البعد البيئي، وقد انطلقت معظم الدراسات التي تناولت الموضوع من نظرية السلوك المخطط<sup>2</sup> لـ IAJZEN (1991) التي تتضمن ثلاثة مستويات من التحليل، كما يظهر في الشكل رقم (01). وقد استخلص الباحث (Gribaa Fafani, 2013) نموذج تفسيري لمحددات السلوك البيئي انطلاقا منه.

ويقصد بالسلوك البيئي ذلك السلوك الذي تتبناه المؤسسة معلنة عن استجابتها للقضايا البيئية في ظل حتمية حمايتها، محاولة الموافقة بين تحقيق أهدافها والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. وتهدف المؤسسات الاقتصادية - استجابة لمجموعة من المحددات- إلى تبني سلوك بيئي يهدف إلى الالتزام بحماية البيئة بخلق تأثير إيجابي على البيئة يسمح بتدنية الخسائر وزيادة الإنتاج الأخضر من جهة، والتقليل من الأثر السلبي بالقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وبترشيد الاستهلاك<sup>3</sup>، من جهة أخرى.

**1-2- تصنيف السلوك البيئي:** حسب دراسة قام بها<sup>4</sup> (Drechsler, 2002) حول سلوك حماية البيئة وأداء المؤسسات الصناعية، قدم فيها طرحا لمختلف المصطلحات التي أطلقت على أنواع التصنيفات الإستراتيجية للسلوك البيئي المتبناة من طرف باحثين في المجال، وأرجع سبب اختلاف المصطلحات حسب هدف الدراسة والمحددات المعتمدة في كل منها.

فقد صنف كل من الباحث<sup>5</sup> (Post, 1979) والباحثين<sup>6</sup> (Pfoht et Wubbenhorst, 1982) وكذا الباحثين (Freeze et Kloock, 1989) السلوك البيئي آخذين بعين الاعتبار التغيرات التنظيمية الحادثة على مستوى المؤسسات إدراكا منها للآثار البيئية الناشئة عن نشاطاتها<sup>7</sup>، فكان تقسيم Post للسلوكيات (سلوك تبادلي، استباقي، متفاعل)<sup>8</sup> استنادا للسياسة البيئية المعلن عنها من قبل مؤسسات العينة المدروسة، واستنادا لنفس المحدد صنفها Pfoht et Wubbenhorst إلى صنفين (سلوك سلبي، سلوك فعال)<sup>9</sup>، وأقر ذلك Freeze et Kloock فقد صنفها إلى (سلوك تبادلي، وسلوك فعال)<sup>10</sup>، وهذا راجع لفترة الدراسات التي تزامنت والجهود الدولية الرامية لكبح التدهور البيئي المتزايد، والذي تم طرحه ضمن أشغال مؤتمر ستوكهولم 1972، إلى مؤتمر فيينا 1985 وبرنامج مونتريال 1987، ما حرك الدول نحو تبني سياسات بيئية تلزم بها المؤسسات الصناعية بضرورة حماية البيئة والتحكم في التلوث الناجم عنها.

في حين قام كل من الباحث<sup>11</sup> (Petulla, 1987) والباحثة<sup>12</sup> (Bellini, 1997) بتقسيم السلوكيات المشاهدة إلى ثلاثة أصناف رئيسية نتيجة لمجموعة من المحددات التنظيمية، الاقتصادية والموقفية. فقام Petulla بتسميتها (بمنهج إدارة الأزمة، منهج إدارة التكاليف، منهج المبادر)<sup>13</sup>. أما Bellini فقد قسمتها إلى (سلوك بيئي دفاعي، سلوك مسابر، سلوك بيئي واع)<sup>14</sup>، وقد حظي هذا التصنيف باهتمام الكثير من الباحثين في السلوك البيئي والمسؤولية البيئية في الجزائر نظرا لاعتماد الباحثة في تصنيفها للسلوك على محددات تنطبق وخصوصية المؤسسات الجزائرية.

أما الدراسات التي قامت بها الباحثة (Reynaud, 1997) والباحث (Kirchgeorg, 1990) والباحثين (Hunt et Auster, 1990)، فقد قسمت السلوكيات المشاهدة وفقا لانعكاس السلوك على نوعية المنتجات، البحث والاتصال وكذا إمكانية اقتناص فرص اقتصادية. لذا قامت الباحثة Reynaud بتصنيف مؤسسات عينة الدراسة إلى خمس مجموعات ( المتكاملون، المنفصلون، المتابعون، الحذرون، المصفون)<sup>15</sup>، في حين قسمها Kirchgeorg إلى (سلوك الدفاع والمعارضة، الدفاع والانسحاب، جهود داخل المؤسسة، سلوك مسابرة السوق)<sup>16</sup>، أما Hunt et Auster فقد صنفها إلى (سلوك المبتدئ، سلوك الاطفاني، سلوك المهتم، سلوك واقعي، سلوك استباقي)<sup>17</sup>.

والملاحظ من خلال التصنيفات المعتمدة أنها تركز على عنصرين اثنين في التصنيف، ويتعلق الأمر بمدى استجابة مؤسسات عينات الدراسة للمحددات البيئية (خاصة منها اللوائح والتشريعات البيئية)، والمستوى الإداري الذي أدرج فيه البعد البيئي في المؤسسة، لذا وبعد التطرق لأهم الدراسات التي تناولت تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية، نعرض في جدول تصنيف أهم السلوكيات التي تم تناولها، من خلال الجدول (1).

ومهما اختلفت التسميات وعدد الأصناف المشاهدة حسب كل دراسة إلا أنها تتفق بضرورة توجيه السلوك البيئي للمؤسسات ليضمن تحقيق هدف الحماية في ظل مساعي الوصول إلى تنمية مستدامة. ويتحقق ذلك بدءا بمعرفة المحددات المؤثرة على مختلف السلوكيات.

**2- محددات السلوك البيئي:** تتمثل محددات السلوك البيئي في مجموع العوامل (معوقات، حوافز) والتي تساهم في توجيه سلوك المؤسسات اتجاه البيئة وقد اختلف الباحثون في تقديمها بحسب البيئات التي أنجزوا فيها الدراسة، ويمكن تلخيص المحددات الأساسية التي تؤدي إلى توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية حسب ما اقترحه مجموعة من الباحثين كالآتي:

### 2-1- المحددات السوسولوجية: وقد جمعتها<sup>18</sup> (Gondran, 2001) في ثلاثة مجموعات رئيسية:

**أ- مجموعة المحددات الكلية:** وتشمل مجموع المحددات المشتركة بين مجموع المؤسسات بمختلف نشاطاتها، وتتميز بالتأثير الفعال على تعديل السلوك البيئي للمؤسسات، تتمثل أساسا في الضغوط الخارجية الممارسة من طرف الحكومة. ويمكن تصنيفها إلى:

- **محددات تنظيمية:** تضم مجموعة الإجراءات (تراخيص، تفويضات، دراسات الحوادث، لجان الوقاية و الحماية من حوادث العمل... الخ) والمعايير التقنية التي تسمح للدولة من التدخل لضبط والتحكم في الآثار الخارجية الناجمة عن نشاط المؤسسات خاصة الصناعية منها، وتشمل<sup>19</sup>: معايير الجودة البيئية، معايير إنبعاثات الإشعاعات و المخلفات، معايير المنتج، معايير الطرائق، ويضيف<sup>20</sup> (Faucheux, 1995) معايير الموقع<sup>21</sup>.

- **محددات اقتصادية:** تعد الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية من بين أكثر المحددات التي تؤثر في السلوك البيئي، وغالبا ما يتم استخدام<sup>22</sup>: الجباية البيئية التي تفرض على المؤسسات الملوثة بحيث تستوعب التكاليف الحدية للتخلص من التلوث. ونجد منها الرسوم والضرائب المحفزة في المصدر ورسوم التمويل، كما يمكن أن تأخذ شكل إتاحة كفرض إتوات على استغلال عنصر من العناصر البيئية الماء مثلا، إضافة إلى توفير الحوافز كتقديم إعانات، ومن بين الأدوات الاقتصادية أيضا بيع رخص التلوث وتعتبر هذه الأداة أقل شيوعا.

- **محددات ناتجة عن المقاربات الطوعية:** تعتبر المقاربات الطوعية الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية وتعني بالنسبة للمؤسسة تفعيل نجاعتها البيئية، حيث تعرف المقاربة الطوعية بأنها الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا بتحسين أدائها البيئي<sup>23</sup>.

**ب- مجموعة المحددات الجزئية:** تشمل مجموع الضغوط الممارسة من الأطراف ذات المصلحة، وتنقسم إلى:

- **الأطراف ذات المصلحة المتعاقدون<sup>24</sup>:** وتشمل كل من الزبائن، الموردون الذين يمارسون ضغوط خارجية على المؤسسة نتيجة لتنامي القيم البيئية لديهم. في حين يمارس كل من العمال (المستخدمون) والمساهمون ضغوطا داخلية لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسات.

- **الأطراف ذات المصلحة غير المتعاقدون:** ويضم كل من الهيئات الإدارية، الجماعات المحلية، النقابات المهنية، المنافسون...

**ج- مجموعة المحددات الداخلية:** حسب<sup>25</sup> (MAHE, 1998) تتمثل أساسا في العوامل الموقفية والخصائص الذاتية للمسير أو المدير، وهي كما يلي:

- **العوامل الموقفية المحددة لخصائص كل مؤسسة:** وهي مجموعة العناصر التعريفية للمؤسسة (عمر المؤسسة، قطاع نشاطها، حجمها، انتسابها الدولي، عدد عمالها)، إضافة للعناصر المكونة لهيكلها (تنظيمها الداخلي، حجم الآثار البيئية الناجمة عن نشاطها)، كما نجد عوامل تتعلق بالمنتج المصنع من قبلها، كطول دورة الاستثمار والتكنولوجيات المستخدمة<sup>26</sup>.

- **الخصائص الذاتية للمسير أو المدير:** لا بد من التمييز هنا بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فالخصائص الشخصية للمسير تؤثر بشكل بارز على السلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن له ردودا مباشرة على خياراتها الإستراتيجية، أين يكون صاحب القرار فيها؛ ما يجعل من دراسة السلوك البيئي للمؤسسة مرتبط بشكل كبير بدراسة سلوكه وخصائصه الشخصية (عمره، تكوينه، خبرته، مستوى تأهيله...). أما في المؤسسات الكبيرة أين يدرج البعد البيئي ضمن وظائف المؤسسة تحت إشراف مسؤول بيئي أو مدير المؤسسة، فهنا ترتبط دراسة السلوك البيئي إضافة للخصائص الشخصية للمدير أو المسير، بدراسة الخصائص الشخصية للمسؤول البيئي (موضعه ضمن الهيكل التنظيمي، عمره، حساسيته للبيئة، مدى اطلاعه على القوانين والتشريعات المرتبطة بالبيئة، معرفته للحلول التقنية،...).

**2-2- المحددات الاقتصادية (الفرص الاقتصادية) :** عند تبني المؤسسات الاقتصادية لسلوك بيئي معين فإن ذلك سينعكس على مجموعة من القيم التي قد تحقق لها إما مزايا أو حوافز، منها:  
- مزايا استراتيجية: كتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، تعزيز الكفاءة والفعالية عن طريق تحسين بيئة العمل، خلق ثقافة بيئية للمؤسسة وتشجيع الإبداع؛  
- حوافز تسويقية: كتعزيز صورة المؤسسة وسمعتها، توسيع الحصة السوقية على المدى الطويل، خلق فرص أعمال جديدة؛  
- حوافز مالية: كتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وتحسين المردودية من جهة، وخلق القيمة من جهة أخرى.

**2-3- مستويات السلوك البيئي (مستويات إدماج البعد البيئي في المؤسسة):** قامت الباحثة<sup>27</sup> (Personne, 1998) بتصنيف محددات السلوك البيئي حسب المستوى الوظيفي الذي يدمج على مستواه البعد البيئي فوضعت ثلاثة مستويات لذلك، وأضاف فيما بعد Gondran مجموعة رابعة، وتتمثل المستويات إجمالاً في:

- **المستوى التقني:** المؤسسات التي تدمج البعد البيئي على المستوى التقني تعكس استراتيجية الممانعة أو العرقلة Obstructionist Strategy نتيجة لظرة الإدارة للبعد البيئي على أنه يعيق المؤسسة في إعداد خطط إستراتيجية بعيدة المدى. إضافة لنقص الموارد المالية والبشرية التي تكفل ذلك<sup>28</sup>. مما يجعل استجابتها للبعد البيئي كرد فعل فقط.

- **المستوى التشريعي:** إدراج البعد البيئي في هذا المستوى يعكس الإستراتيجية الدفاعية Defensive Strategy المتبناة من قبل المؤسسة، سعياً منها لتخفيض تكاليف الأثار الخارجية التي تسببها، من خلال متابعة القوانين المفروضة عليها لحماية البيئة. وهذا لتفادي الوقوع في العقوبات أو دفع غرامات بسبب الامتناع ما يجعلها تلجأ إلى المناورات القانونية كنتكتيك لمحاولة تقليل أو نحاشي الالتزامات المرتبطة بالمشاكل التي تسببها وبالتالي حمايتها من الوقوع في مساءلة قانونية.

- **المستوى التنظيمي:** تحاول المؤسسات التي تدمج البعد البيئي في المستوى التنظيمي أن تعكس إستراتيجية التكيف Accommodative Strategy مع المتطلبات القانونية والاقتصادية منتظرة تحقيق فوائد داخلية كتخفيض التكاليف من جهة ورفع الإنتاجية وتحفيز المستخدمين، إضافة إلى الحصول على عوائد مالية من خلال الاستجابة للمتطلبات الحكومية.

- **المستوى الاستراتيجي:** يعكس دمج البعد البيئي في هذا المستوى إستراتيجية المبادرة الطوعية Proactive Strategy فالمؤسسات في هذا المستوى تسعى لتحقيق جملة من المكاسب حيث تأخذ مصالح المجتمع وتطلعاته وحماية البيئة في جميع قراراتها، إضافة إلى تحسين المنتجات والعمليات، احترام القوانين والتشريعات البيئية فتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح، وأخيراً تحسين صورة وسمعة المؤسسة من أجل اختراق أسواق جديدة. وهذا ما ذهبت إليه (REYNAUD, 2003).

## II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

من خلال الجانب الميداني سيتم مناقشة فرضية أساسية مفادها أن الضغوط الحكومية تعد أكثر المحددات تأثيراً على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات، ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية تم القيام بدراسة استطلاعية شملت مجموعتين من المؤسسات، مصنفة وفق معيار الحجم إلى مؤسسات كبيرة ومجموعة ثانية شملت مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

### 1- منهجية وأدوات الدراسة:

**1-1 منهج الدراسة:** سعياً للوصول إلى نتائج تعكس السلوك البيئي لأكثر فئات ممثلة لمجتمع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على منهج دراسة العلاقات والروابط والذي يعتمد بصورة أساسية على الدراسة الميدانية.

#### 2-1 أسلوب جمع البيانات والمعلومات:

- **الجانب النظري:** استُخدمت في الإطار النظري للدراسة مجموعة من الرسائل العلمية، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات المحكمة.

- **الجانب الميداني:** تم الاعتماد في الجانب الميداني على المقابلات مع مسؤولي مؤسسات وسير آرائهم، وكذا تحليل استبيانات وجهت لفئتين من المؤسسات جمعت الفئة الأولى 91 مؤسسة ناشطة في قطاع المحروقات، في حين احتوت المجموعة الثانية 757 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منتشرة في مناطق مختلفة من الوطن.

#### 3-1 أداة الدراسة:

- أدوات غير المباشرة المتمثلة في النصوص القانونية والتشريعية الصادرة بعنوان البيئة وحمايتها من خلال موقع الأمانة العامة للحكومة؛

- أدوات مباشرة تمثلت في الاستبيان من خلال تحليل بيانات مجموعة من الدراسات الميدانية المتفرقة التي عالجت موضوع السلوك البيئي أو تناولت في أحد محاورها المسؤولية البيئية للمؤسسات وقامت بتقديم تصنيف للسلوك البيئي لها تبعا لذلك.

**2- المحددات (الضغوط) الحكومية للدولة الجزائرية:** منذ ميثاق 1976 تم إصدار أكثر من 61 قانونا مس مختلف عناصر حماية البيئة، والتي تم تفسير محتواها من خلال التنظيم الصادر في شكل ترسانة من النصوص التشريعية (قرار، مراسيم أو أوامر). صبت جميعها في مسعى الحفاظ على البيئة وحمايتها الذي أقر بداية من خلال القانون رقم 03-83 المتعلق بحماية البيئة، والملغى بموجب القانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يمكن جمع مجمل المحددات الحكومية التي أقرتها السلطات العمومية في ثلاثة مستويات، تمثل أدوات السياسة البيئية الجزائرية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**1-2- على المستوى التنظيمي:** تمثلت الأدوات التنظيمية التي أقرتها السلطات الجزائرية في مجموعة الإجراءات الإدارية والقانونية أهمها<sup>29</sup>:

وضع لوائح للضبط البيئي والتي تقوم من خلالها بضبط القيم القصوى ومستوى الإنذار وأهداف النوعية، لاسيما فيما تعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض، وكذا إجراءات حراسة هذه الأوساط المستقبلية، والتدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة، وذلك عن طريق:

- منع أو إلزام الوحدات الصناعية بحماية البيئة والمحافظة عليها؛
- الحصول على إذن أو ترخيص والذي يعد وسيلة علاجية حسب المشرع الجزائري؛
- الحصول على الموافقة المسبقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنشآت المصنفة، من خلال دراسات التأثير ودراسات الخطر.

إضافة إلى إعداد مخططات استشرافية رسمت من خلالها معالم الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ويتعلق الأمر بكل من مخطط الأنشطة ذات الأولوية (2001-2004)، ومخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) للفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، حيث كان من المزمع تقديم حصيلة عمل حول نتائج هذه الخطة الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ سنة 2012<sup>30</sup>. والتي انبثق عنه مجموعة من المخططات التوجيهية والمحلية والجهوية.

**2-2- على المستوى الاقتصادي:** مثلت النصوص التشريعية التي تناولت الجباية البيئية حصة الأسد من إجمالي الأدوات الاقتصادية المستخدمة، حيث تم إدماج مجموعة من الإتاوات والرسوم منها ما هو رديء ويتعلق الأمر ب:

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة؛
  - الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي؛
  - الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛
  - الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا؛
  - الرسم على الوقود؛
  - رسم رفع القمامات المنزلية؛
  - الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم.
- ومنها ما هو ذو طابع تحفيزي، ويتعلق بكل من:
- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة؛
  - الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية؛
  - تخفيض ضرائب أرباح الشركات على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا.

وبعضها ورد في شكل إتاوات جبائية منها:

- إتاوة الاقتصاد في استهلاك الماء؛
- إتاوة المحافظة على جودة المياه؛
- إتاوة رخصة الصيد.

إضافة لإنشاء مجموعة من حسابات التخصيص الخاص من أجل تمويل البيئة أهمها:

- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛

- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب؛
  - حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات؛
  - حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية؛
  - حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛
  - حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.
- ولم يكن لإنشاء سوق لبيع حقوق التلويث أثر ضمن المنظومة القانونية الواردة بعنوان المحافظة على البيئة وحمايتها.

**2-3- على المستوى المساهمات الطوعية:** طرحت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع المؤسسات الاقتصادية منها: عقود التنمية، عقود حسن الأداء البيئي، عقود الدراسات، عقود النجاعة لبيئية...، إضافة إلى تشجيع الصفقات البيئية ذات طابع عمومي التي تتم في شكل صفقات لإنجاز الأشغال أو لاقتناء لوازم أو أداء خدمة، والتي من بينها مشروع الإدارة البيئية المربحة (Gestion environnementale profitable GEP) المنجز بالاستعانة بجملة من الخبرات الأجنبية في المجال البيئي. إضافة إلى اللجوء إلى نظام الإمتياز من أجل التقرب من الملوثين كما فعلت عند طرحها لميثاق المؤسسة الصناعية.

وبالرغم من هذه الإجراءات والجهود التي تقوم بها السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة الخسائر البيئية إلا أن الجزائر احتلت سنة 2014 المرتبة 92 من بين 178 دولة حسب مؤشر الأداء البيئي<sup>31</sup> بعدما كانت في المرتبة 86 سنة 2012 من بين 132 دولة شملها التقييم. وهذا راجع لتردي الوضع البيئي الناجم عن التلوث الصناعي بالدرجة الأولى وزيادة استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة ما أدى لاستنزاف الموارد المالية المتاحة التي قدرت تكلفتها سنة 2011 بأكثر من 4.3 % من الناتج الداخلي الخام<sup>32</sup> بعدما كان يقدر بـ 2 % سنة 2000<sup>33</sup>، مما يطرح تساؤل عن كفاءة الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل توجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية تجاه البيئة.

### III. النتائج ومناقشتها:

**1- قراءة في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر (حالة المؤسسات الكبيرة العاملة في القطاع النفطي):** تشير الإحصائيات المقدمة من وزارة البيئة أن أسباب التلوث الصناعي في الجزائر تعود أساسا إلى وجود أزيد من ثلثي الوحدات الصناعية في المنطقة التلية ونحو 51% متركزة على السواحل وفي السهول الداخلية، وتعتبر أكثر من 50 % من هذه المصانع مجهزة نظريا بأنظمة لتخفيف التلوث ومعظمها لا يشتغل بصفة منتظمة<sup>34</sup>. كما أن معظم الحوادث التي تم إحصاؤها والتي سببت آثار بيئية خطيرة هي في مجملها تخص المناطق الشمالية للبلاد، ولكن يبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر في التدهور البيئي سواء من حيث الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية أو التلوث الناجم عن الصناعة النفطية والغازية ناهيك عن الأخطار المتصلة بالحوادث التي حدثت أو قد تقع في أي لحظة.

لذا وفي هذا السياق تم التركيز في هذا المقال على تصنيف السلوك البيئي لهذا النوع الخاص من المؤسسات الكبيرة في الجزائر، من خلال النتائج المتوصل لها في دراسة (كيجلي، 2008) والتي اعتبرت أن الضغوط الحكومية أكثر المحددات المتحكم في تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات - حسب إجابات المستجوبين في عينة الدراسة - وقد تم وفقا لذلك تصنيف السلوكيات المشاهدة باستخدام التحليل العنقودي والتصنيف الهرمي والذي ميز بين ثلاثة أنماط لمشاهدات العينة، سلوك بيئي مسابر (ممتثل) مثل أغلب مؤسسات العينة بـ 62 % من مجموع المؤسسات المستجوبة، في حين مثل السلوك البيئي الحساس 31%، والسلوك البيئي الدفاعي مثل 7 % من عينة الدراسة، وفقا لإجابات المستجوبين.

وبالرجوع لخصائص مؤسسات العينة لوحظ أن 65 % من مؤسسات العينة كبيرة الحجم تمثل في مجملها فروع لمؤسسة سوناطراك أو أحد الشركات التابعة لها أو الشريكة، مما دفعنا للقيام بمقابلات شخصية مع مدراء ومسؤولين مكلفين بالبيئة لبعض من مؤسسات العينة، من بينهم المدير الجهوي لأحد فروع سوناطراك. حيث تم طرح استفسار عن سبب تبني شركة سوناطراك لسلوك بيئي حساس أو استباقي. وأرجع الأمر إلى خصوصية شركة سوناطراك باعتبارها شركة مواطنة لا بد أن تكون المبادر في حماية البيئة لتعكس توجهات الدولة، بهدف التأثير على السلوك البيئي لشركات القطاع وكذا شركات القطاعات الأخرى.

إضافة لسبر آراء مجموعة من الموظفين الذين يمثلون الفروع 36 التابعة لمجمع سونلغاز خلال إقامة معرض شركات مجمع سونلغاز من 17 إلى 22 ديسمبر 2014 بورقلة، وكان اتجاه العام لإجابات المستجوبين يصب في فحوى السياسة البيئية المعلن عنها من طرف المؤسسة الأم (ممثلة في المديرية العامة لمجمع سونلغاز) والتي تسعى في مجملها إلى تحقيق مساعي الدولة الرامية للحفاظ على الموارد الطبيعية الأحفورية وتنمية موارد الطاقات المتجددة، على غرار مشروع لمركز هجين لسلسلة مجمعة بين الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل بسعة حوالي 150 ميغاوات، ومشروع مزرعة الرياح في تندوف لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق تركيب توربينات الرياح بسعة مجموعها عشرة 10 ميغاوات.

وقد تبين من تحليل إجابات المستجوبين أن 77 % من شركات المجمع تلتزم بحماية البيئة بشكل طوعي، وتمثل فروع المهن القاعدية وكذا فروع الأشغال وأغلب شركات فروع المهن المحيطية. في حين أن 33 % من شركات المجمع والتي تنشط ضمن فروع المهن لقاعدية الممتلكة عن طريق الشراكة وبعض فروع المهن المحيطية تلتزم بحماية البيئة في حدود القوانين التي تفرضها الدولة والتي تجبرها المؤسسة الأم على احترامها.

ومما سبق يمكن تصنيف السلوك البيئي لمؤسسات قطاع المحروقات الجزائرية إلى سلوك مسابر وسلوك استباقي وفقا لاستجابتها للضغوط المفروضة عليها.

**2- قراءة في السلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصادر للتلوث لا يستهان بها نظراً لعددتها المتزايد والذي وصل سنة 2012 إلى 711 832 مؤسسة تنشط في القطاعات (الصناعية، الخدمية، الزراعية، البناء والأشغال العمومية، المحاجر والمناجم)<sup>35</sup>، وتشير الدراسات السابقة على غرار الدراسة التي قام بها كل من (Khelifaoui, 2014) و (Atil, 2008)<sup>36</sup> و (سالمي, 2012)<sup>37</sup> إلى إغراض مسيري هذا النوع من المؤسسات عن الاهتمام بدمج البعد البيئي. موافقين في ذلك نتائج الدراسة التي أجرتها جمعية OSEO الفرنسية سنة 2003 والتي بينت أن 31,2 % من مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية يبدون تشاؤماً من دمج البعد البيئي معتبرين أنه لا يوجد ما يثبت أن الإدارة البيئية تعود بنتائج اقتصادية على المؤسسة<sup>38</sup>.

لكن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تتميز بمجموعة من الخصائص لخصها (Assala, 2006) فيما يلي<sup>39</sup>:

- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتوجه للنشاط ضمن المجالات غير المحنكرة من قبل القطاع العمومي مما يجعلها أقل ابتكاراً ؛
- أغلبها مؤسسات عائلية وغير قابلة لفتح رأس مالها ؛
- جزء من نشاطها يتميز بأنه غير رسمي (informal) ؛
- أسواقها في أغلبها محلية أو وطنية وقليلة التي تصل إلى أسواق دولية ؛
- القدرات التسييرية للمقاولين غير كافية لإدراك الفوائد المتأتية من استخدام تقنيات نمو المؤسسات (تنازل، الاندماج، التجمع).

يؤدي إلى طرح إشكال حول أكثر المحددات تأثيراً في توجيه سلوكها البيئي، ومن أجل ذلك قمنا بتحليل نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت في نواحي مختلفة من الوطن، حيث توصل الباحث Atil إلى فرضية مفادها أن معرفة مسيري المؤسسات للرهنات والعوائق تتيح لهم إدماج البعد البيئي ضمن استراتيجياتهم التسييرية، أي أن السبب الرئيسي لعدم الأخذ بالبعد البيئي في المؤسسات الجزائرية راجع بشكل أساسي لعدم إدراك مسيريتها بأهميتها، مع بقاء إلزامية احترام القوانين المفروضة من قبل الدولة. أما الباحث سامي فقد توصل إلى أن المحدد الأكثر تحكماً في توجيه السلوك البيئي هي الضغوط الحكومية. ويلغي الفرضية القائلة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى لإدماج البعد البيئي في خططها التسييرية استجابة لضغوط الأطراف ذات المصلحة، بهدف اقتناص فرص اقتصادية أهمها تعظيم الأرباح. في حين طرحت Khelifaoui في دراستها فرضية مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتم تبنيها طواعية من قبل هذه الأخيرة، إلا أن البعد البيئي منها والمتمثل في المسؤولية البيئية يتم تبنيه بطريقة إلزامية نتيجة لكثرة الضغوط الحكومية على هذا النوع من المؤسسات.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن اعتماد تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للضغوط الحكومية إلى مجموعتين حسب ما يظهره الشكل (2). والذي يجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين تمثل المؤسسات التي تتبنى سلوك مسابر 91 % ، في حين تتبنى 9 % الباقية سلوك استباقي.

#### IV. الخلاصة:

حسب الدراسات المنجزة في الجزائر والتي مست مؤسسات مختلفة الحجم، أجمع الباحثون باختلاف العينات المستجوبة على أن أكثر المحددات التي أخذت في تصنيف السلوك البيئي تمثلت في الضغوط الحكومية بمختلف أشكالها. إلا أن التصريحات المقدمة من المسؤولين بشركة سوناطراك والتي فسرت السلوك الحساس (الاستباقي) للشركة، قدمت ضغوط الأطراف ذات المصلحة ممثلة في ضغوط المساهمين والشركة الأم على الضغوط الحكومية. ما يجعل الضغوط الحكومية والتي تطرحها الدولة في صيغة نصوص تشريعية وتنظيمية ثلبي في جزء كبير منها قرارات مجلس إدارة شركة سوناطراك، والممثلون أساساً في مدير العام لمجمع سوناطراك إضافة لوزراء في الدولة ما جعل عملية إدماج البعد البيئي في الشركة تتم قبل صدور القوانين بحكم أن الوزارات الممثلة في مجلس إدارة سوناطراك ساهمت في إصدار ما يقارب 34 بالمائة<sup>40</sup> من مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة لحماية البيئة.

أما فيما يتعلق بالسلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتعتبر الضغوط الحكومية أكثر المحددات المفسرة للسلوك البيئي المسابر (الممتثل) الذي ميز أغلب عينات الدراسات المنجزة في مختلف جهات الوطن ثم تليها محددات الفرص الاقتصادية ممثلة في تحقيق وفورات مالية، وهذا يغير ترتيب نتائج الدراسة التي قام بها (Quairrel et Aubrger, 2005) والتي توصلت إلى أن العامل الوحيد الذي يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج البعد البيئي ضمن

استراتيجياتها هو محاولة تعظيم الأرباح واستجابة لضغوطات الزبائن دون إهمال محدد الضغوط الحكومية. حيث تفسر النتائج الموصل إليها من خلال الدراسة الاستطلاعية حول المؤسسات الجزائرية إلى خصوصية المقاول وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث أن أغلبها تدرج ضمن المؤسسات الناشئة وهي التي لم يتجاوز عمرها 3 سنوات ونصف، حيث قدرت نسبة عدم الاستمرار بـ 62% حسب تقرير أعده المرصد العالمي للمقاولات GEM سنة 2011، ما يفسر هشاشة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في بناء اقتصاد حقيقي ناهيك عن حماية البيئة.

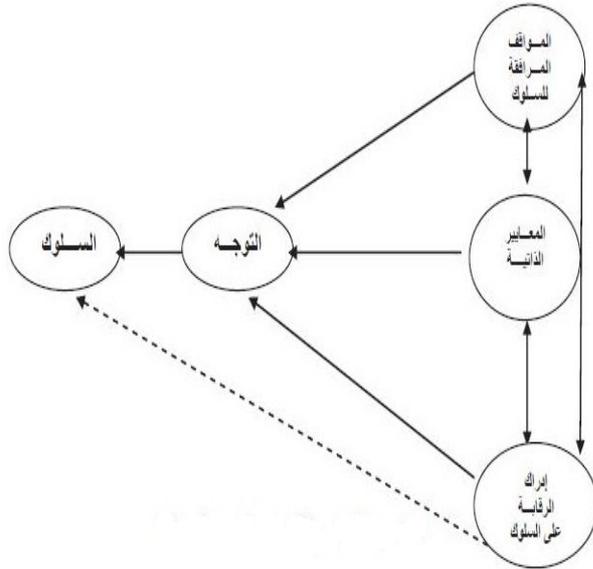
### - ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): أنماط السلوك البيئي باعتبار محدد الضغوط الحكومية

اسم السلوك	مستوى إدماج البعد البيئي	استجابة للضغوط الحكومية	نظرة المؤسسة للتكاليف البيئية
بسيط/ سلوك دفاعي	تقني	لا يوجد استجابة	تكاليف يجب تجنبها
تفاعلي/ سلوك مسابر	تشريعي	استجابة في الحدود الدنيا لتفادي العقوبات	تكاليف إجبارية يجب تدنيها
استباقي/ انتقائي	تنظيمي	تكييف استراتيجية المؤسسة للاستجابة لمجمل الضغوط	بعض التكاليف ضرورية للبقاء في السوق
مبادر/ تنافسي	استراتيجي	استباق الضغوط	تكاليف ضرورية

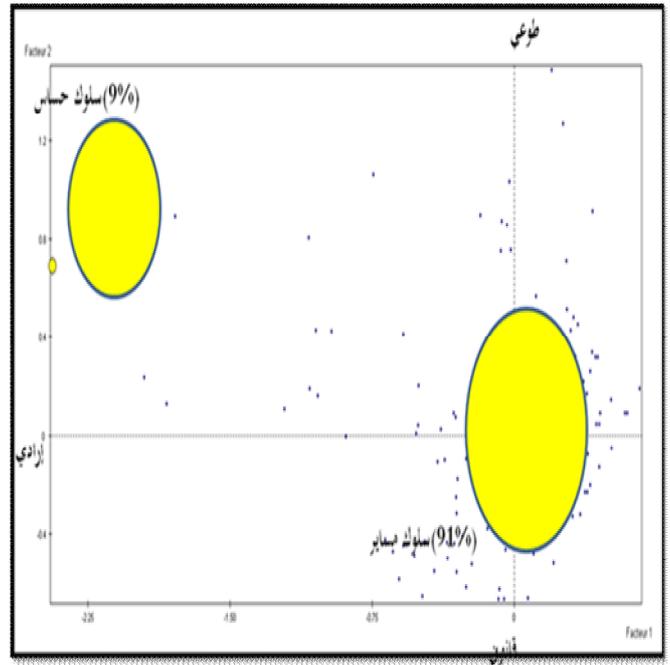
المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على دراسات سابقة

الشكل رقم (2): يوضح نظرية السلوك المخطط لـ I.AJZEN 1991



Source : Malek Bourguiba, de l'intention a l'action entrepreneurial :approche comparative auprès de TPE Françaises et Tunisiennes, consulté le 19/03/2016, [http://docnum.univ-lorraine.fr/public/NANCY2/doc283/2007NAN22003\\_1.pdf](http://docnum.univ-lorraine.fr/public/NANCY2/doc283/2007NAN22003_1.pdf)

الشكل رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة التزامهم البيئي



المصدر: نتائج الدراسة اعتمادا على مخرجات (Spad 7.01)

### الإحالات والمراجع:

<sup>1</sup>. L'Approche behaviorale.

<sup>2</sup>. la théorie du comportement planifié

<sup>3</sup>. عائشة سلمى كيلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع النفط، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2008، ص.45.

<sup>4</sup>. Drechsler Christoph, **Comportement de protection de l'environnement et performances de l'entreprise industrielle**, thèse de doctorat, Ecole des hautes études commerciales (Jouy-en-Josas, Yvelines), 2002.

- <sup>5</sup>. James E. Post, **The corporation in the public policy process — A view toward the 1980s**, Sloan Management Review, 45-52, No. 1, (fall 1979).
- <sup>6</sup>. Pfohl, H.-Ch./ Wübbenhorst, K. L. **Einflüsse externer Anspruchsgruppen auf die strategische Planung von Elektrizität sversorgungs unternehmungen**, Die betriebswirtschaft, 42 Jg, 561-574,1982.
- <sup>7</sup>. Erwan Horscet , **Développement d'une comptabilité Environnemental orientée vers la création de valeur** , thèse de doctorat ,l'école national Supérieure d'arts et métiers ,bordeaux ,2007 , P.47.
- <sup>8</sup>. Réactif, Proactif, Interactif
- <sup>9</sup>. Passif, Actif
- <sup>10</sup>. Réactif, Proactif.
- <sup>11</sup>. Petulla, J.M. **Environmental Management in Industry**, J. Prof. Issues in Engrg., 10.1061/(ASCE)1052-3928(1987)113:2(167), PP.167-183.
- <sup>12</sup>. Béatrice Bellini Butel, **l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université Lille 1, 1997, P.138.
- <sup>13</sup>. Crisis oriented, Cost oriented, Enlightened
- <sup>14</sup>. Eco-défensif, Eco-conformiste, Ecosensible.
- <sup>15</sup>. Intégrateurs, Discrets, Suiveurs, Frileux, Ecrèmeurs.
- <sup>16</sup>. Défensive et opposition, Défensive et se retirer, Efforts à l'intérieur de l'entreprise, Marché.
- <sup>17</sup>. Débutant, Combattant du feu, Citoyen concerné, Pragmatique, Proactif.
- <sup>18</sup>. Gondran Natacha, **Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales**, Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, L'école Nationale Supérieure des Mines De Saint-Etienne, France, 2001, pp 127-138.
- <sup>19</sup>. GUYENOT Isabelle, LLERENA Daniel, SAMSOEN Ludovic ; **Effort. performances et gestion environnementale des entreprises - Données et références**, Rapport n°2142, ADEME, Strasbourg, 1999, P.93.
- <sup>20</sup>. FAUCHEUX Sylvie et NOËL J.F, **Economie des ressources naturelles et de l'environnement**, Armand Collin. Coll., série Economie, Paris, 1995, P.370.
- <sup>21</sup>. Nomes de localisation.
- <sup>22</sup>. BARDE Jean-Philippe, **Taxes environnementales et réformes fiscales vertes dans les pays de l'ACDE**, Colloque « Les réformes fiscales vertes en Europe". Paris : 10-11 octobre 2000.
- <sup>23</sup>. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص.93.
- <sup>24</sup>. Les parties prenantes conventionels.
- <sup>25</sup>. MAHE DE BOISLANDELLE Henri, **La gestion des ressources humaines dans les PME**. 2ème édition, Paris, Economica, 1998, P.486.
- <sup>26</sup>. Béatrice Bellini Butel, Op-Cit, p 180-183.
- <sup>27</sup>. PERSONNE M. **Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI : Evaluation des performances environnementales**, Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, Saint-Etienne: Ecole Nationale Supérieure des Mines, 1998, P.294.
- <sup>28</sup>. Sandrine BERGER-DOUCE, **Taille et engagement environnemental des PME familiales**, International Council for small Business World Conférence, Halifax, canada, 22-25 juin 2008, P.3.
- <sup>29</sup>. أنظر: - الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19 جويلية 2003، ج ر 43، المؤرخة في 29 ديسمبر 2003، المواد من 30 إلى 34؛ والقانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، المؤرخ في 04 أوت 2005، ج ر عدد 60 مؤرخة في 04 ديسمبر 2005، المادة 46.
- <sup>30</sup>. حسب تصريح مدير البيئة والتنمية المستدامة بوزارة تهيئة العمرانية والبيئة، مقابلة شخصية تمت في مارس 2015 بمقر الوزارة.

<sup>31</sup> <http://epi.yale.edu/epi/country-profile/algeria>

<sup>32</sup> حسب دراسة أجراها مركز GTZ للتعاون الألماني بالتعاون مع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة حول الوضع البيئي في الجزائر.

<sup>33</sup> وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص.300.

<sup>34</sup> نفس المرجع السابق، ص.42.

<sup>35</sup> Bulletin d'information Statistique de la PME, N22, Document de travail Réf. 55 /DGVSEES/2013, édition 2013, P11.

<sup>36</sup> Atil, Ahmed, S 2008, **La responsabilité environnementale dans la PME algérienne : Vers une analyse typologique des enjeux et des freins d'intégration**, Revue de l'Organisation Responsable, IIIe Séminaire de recherche " Responsabilité Sociale de l'Entreprise et Marchés, 20-21 novembre 2008.

<sup>37</sup> سالمى رشيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربحية : دراسة ميدانية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 06، مارس 2012، ص.ص.126-143.

<sup>38</sup> Sandrine BERGER-DOUCE, Op-Cit, P.3.

<sup>39</sup> Assala, Khalil, S, **PME en Algérie : de la création à la mondialisation'**, 8e congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, 25, 26, 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse.

<sup>40</sup> تم حساب النسبة انطلاقا من مجموع النصوص الصادرة بعنوان حماية البيئة المجمعة من موقع الأمانة العامة للحكومة.